

Policies and Requirements of Reformation In Iraq Prospectus View

Lecturer Ahmed Saddam Abdul Sahib
Center for Arab Gulf Studies

Abstract

it is obvios that Iraqi economy suffers from retardation in major sectors like the industrial and agricultural , besides destruction of infrastructure and high average of unemployment as a rsult of the last two wars. Although Iraq has a big labour force with a big capital, and economic resources, it lacks the new advanced technology in production.

In economic systems, depending on oil revenue is considered as a defect that hinders reformation process . so, real development starts with attracting foreigh investment to develop oil sector and related sectors like petrochemical industry. Creating new productive sectors will achieve new revenues and dependence on oil will decrease . That will provide more work chances to secure continuous development on the long term. As such, there will be a hard economic base to implement gradual reformation policies.

سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق : رؤية مستقبلية

م. أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي

مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة

المخلص :

يعاني الاقتصاد العراقي - كما هو معروف - من تخلف القطاعات الرئيسية فيه كالقطاع الصناعي والزراعي فضلاً عن تدمير البنية التحتية نتيجة الحرب الأخيرة وما قبلها، واختلال في الإنتاج ومعدلات عالية من البطالة، ولا شك ان العراق يمتلك قوة عمل كبيرة وله الكثير من رؤوس الأموال المادية وكذلك الموارد الاقتصادية، ولكنه يفتقر الى التقنيات الجديدة في الإنتاج. ان الاعتماد على إيرادات النفط يعد خطأ في إدارة النظام الاقتصادي، ولذا لا بد من مخرج للبدء في عملية الإصلاح وقيام تنمية حقيقية، إذ يتمثل ذلك في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أولاً لتطوير القطاع النفطي والقطاعات المرتبطة به مثل البتروكيماويات بشكل خاص كمرحلة أولى، وذلك لتحقيق قيمة مضافة نفطية لنسبة اكبر من النفط المنتج بدلاً من تصديره بالكامل خاماً، وبما يؤدي إلى جذب التقنية المناسبة لزيادة الاستكشاف و الإنتاج النفطي وتوظيف الإيرادات الفائضة لخلق قطاعات إنتاجية جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد على القطاع النفطي وما يصاحب ذلك من توفير فرص عمل أكثر إنتاجية لضمان تنمية مستمرة على المدى الطويل، عندئذ ستكون هناك قاعدة اقتصادية صلبة لإجراء وتطبيق سياسات الإصلاح تدريجياً.

المقدمة :

عانى الاقتصاد العراقي من ثلاثة حروب مدمرة، ابتدأت الأولى عام ١٩٨٠ مع إيران واستمرت لمدة ثمان سنوات نجمت عنها أضرار كبيرة في البنى التحتية وقطاعات الإنتاج الرئيسية مثل الزراعة والصناعة خصوصاً القطاع النفطي إذ تقدر الأضرار بـ (٤٥٣) مليار دولار وهذا التقدير لا يشمل أضرار القوى البشرية.

ثم جاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتي قدرت خسائرها بـ (٢٠٠) مليار دولار، ثم تلتها العقوبات الاقتصادية للسنوات ١٩٩١-٢٠٠٣^(١)، وبعدها جاءت الحرب الأخيرة لتدمر ما تبقى من بنية الاقتصاد العراقي ، والذي لم تدمره الحرب دمرته عمليات النهب والسلب والحرق.

وتشير الظروف السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق إلى التحول نحو الاقتصاد الحر والقبول بشروط المؤسسات الدولية وحرية عمل الشركات المتعددة الجنسية ، وتحويل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص المحلي أو العربي أو الأجنبي ، وهذا التحول شهدته بلدان نامية كثيرة نجمت عنه إيجابيات كثيرة ولكنه لا يخلو من سلبيات أيضاً من أبرزها تحول الاقتصاد إلى اقتصاد مستهلك بالدرجة الأولى بحكم رفع القيود على حركة التجارة الدولية ، ومع ضعف مستوى الإنتاج المحلي أساساً حيث المنافسة غير المتكافئة ، وهذا ما يتطلب وضع قواعد واطر عامة بخصوص اقتصاد السوق ومتغيراته بحيث تعظم الإيجابيات على السلبيات .

فرضية البحث:

ان تطبيق سياسات إصلاحية في الاقتصاد العراقي تتطلب في البداية جذب شركات استثمار أجنبية وفقاً لشروط استثمارية ترجح كفة الإيجابيات على السلبيات للاستثمار في القطاع النفطي والقطاعات المعتمدة على النفط لتحقيق فوائد مالية يمكن استغلالها لإجراء سياسات الإصلاح.

مشكلة البحث:

اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط الخام مصدر رئيسي للدخل ولذلك فإن تقلبات أسعار النفط العالمية تنعكس بصورة كبيرة على الناتج المحلي والإنفاق الحكومي والإيرادات مما يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي .

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان السياسات والمتطلبات الضرورية للإصلاح الاقتصادي في العراق مع التركيز على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم هذه السياسات من خلال تفعيل الدور الاقتصادي للنفط بهدف زيادة الإيرادات وتوظيفها في قطاعات الاقتصاد الأخرى لتطبيق سياسات الإصلاح بحيث لا تكون إيرادات النفط موظفة لتغطية بنود الإنفاق العام كما هو الحال في الوقت الراهن .

ولتوضيح ذلك سنتناول المحاور الآتية :

أولاً: السياسات الضرورية لإصلاح الاقتصاد العراقي: ويشمل

١ - إصلاح الهيكل الإنتاجي.

٢ - تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية.

٣- برامج الخصخصة ودور الدولة.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي: ويشمل

١ - شكل الاستثمار المناسب في القطاع النفطي.

٢ - الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي على بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثالثاً: الاستنتاجات والمقترحات.

١ - الاستنتاجات .

٢ - المقترحات.

الهوامش والمصادر

أولاً: السياسات الضرورية لإصلاح الاقتصاد العراقي:

حققت الإيرادات النفطية - وما زالت تحقق- معالجات قصيرة المدى وذلك للاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الوطني . كما ان إنفتاح الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل عن الاقتصاد العالمي والاعتماد على الاستيرادات من مختلف انواع السلع والمنتجات ، قد يوجب على السياسات الاقتصادية تفعيل الوسائل المؤدية الى التخفيف من مشاكل الاقتص اد الوطني والبحث عن أفضل الصيغ الواقعية لوضع الاقتصاد العراقي في مساره التنموي الملائم لمكانته وقدراته بهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار

من أجل تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتج لاستيعاب الزيادة في المنظمين الى سوق العمل، أو البطالة الموجودة . ومن أهم هذه السياسات ما يأتي:-

١- إصلاح الهيكل الإنتاجي : تهدف عملية تنويع هيكل الإنتاج الى خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على القطاع النفطي ، إذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية وهذا يؤدي إلى رفع معدلات النمو على المدى البعيد.

وتتطلب عملية تنويع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة من أجل تنويع الهيكل الاقتصادي لضمان تنمية مستقرة على المدى البعيد والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على النفط .

لقد ارتكزت جهود التنويع الاقتصادي في بعض الدول على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية واضحة ، وبصفة خاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للنفط مثل صناعة البتروكيماويات السعودية ، أو في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والبتروكيماويات معاً مثل صناعات الالومنيوم والحديد والصناعات الخفيفة . وقد اتخذت دول أخرى مثل الإمارات ميزة موقعها الجغرافي كوسيلة للتنويع الاقتصادي إذ وفرت كافة المقومات والخدمات لتشجيع التجارة الحرة والسياحة وتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بعد توفير المناخ الملائم لتطوير الصناعة والتجارة^(١)

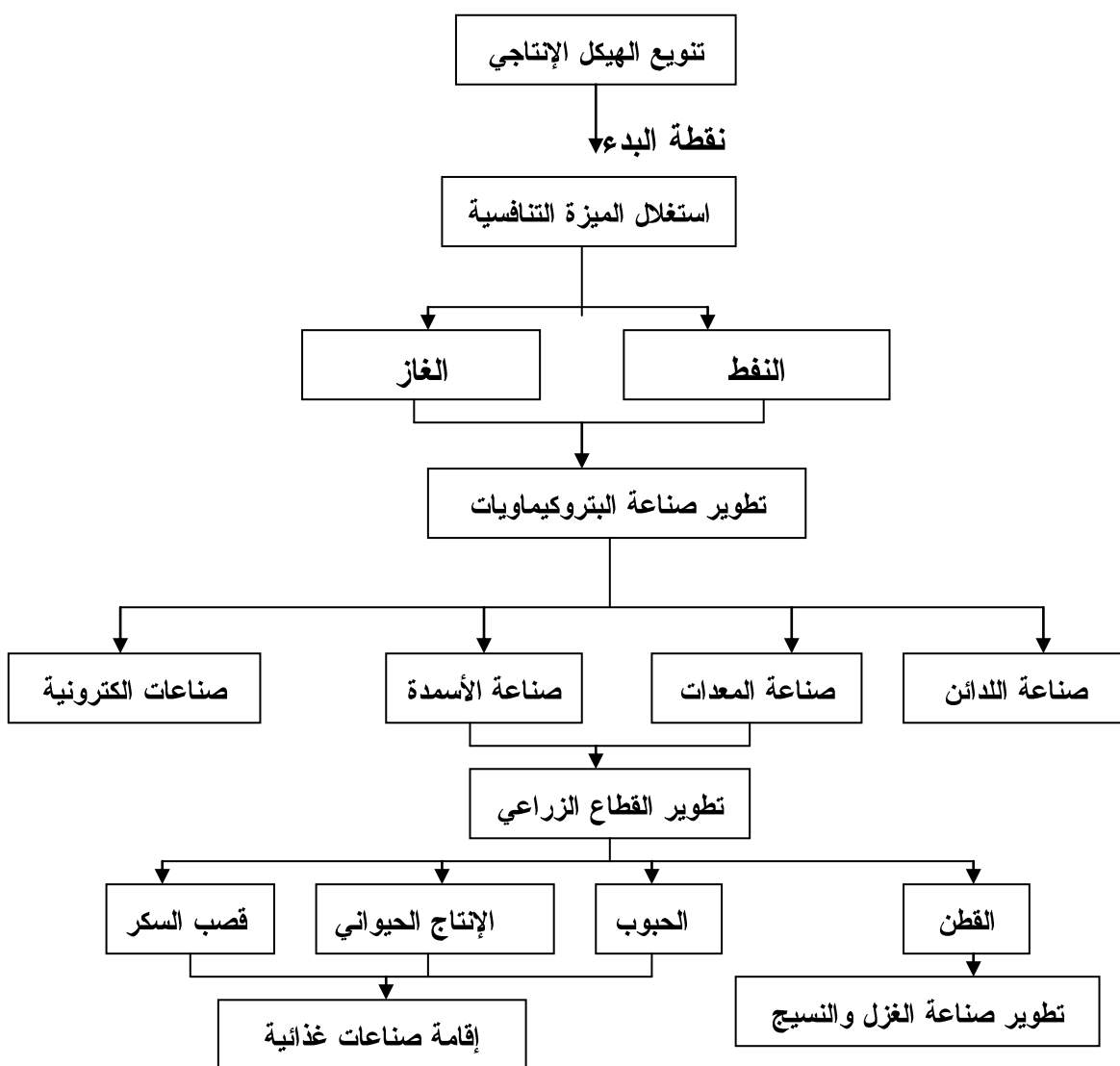
وفي العراق يمكن الاعتماد على مزيج من السياستين من خلال تحديد الإستراتيجية على أساس المصادر النفطية والفرص الاستثمارية في الداخل ، غير أن نقطة البدء يجب أن تكون باستغلال قطاعي النفط والغاز لتحقيق فوائض مالية من خلال زيادة إيرادات النفط وما يرافقه من زيادة في إنتاج الغاز المصاحب له ، ويمكن تنمية باقي القطاعات الأخرى على المدى البعيد خصوصاً قطاع السياحة الدينية والأثرية والطبيعية وبما يؤدي الى زيادة إيرادات الخدمات وتوفير موارد النقد الأجنبي.

أما الطرف الثالث والمهم في إصلاح الخلل الإنتاجي فهو عملية دعم القطاع الزراعي من خلال منح قروض استثمارية للمزارعين بشرط ان تستغل هذه القروض في المجال الزراعي عن طريق إلزام المزارعين بشروط قانونية ملزمة، أو ان يتم استغلال النسبة الأكبر من مناطق الاهوار المجففة للزراعة عن طريق التعاقد مع مستثمرين زراعيين للاستثمار في زراعة المحاصيل الرئيسية مثل الحنطة والرز والذرة وقصب السكر وفقاً لشروط استثمارية تحقق أعلى

المنافع الممكنة خصوصاً فيما يتعلق بتشغيل الأيدي العاملة الزراعية لأبناء المناطق المستثمرة زراعياً لما لذلك من أثر في تحقيق الامن الاجتماعي والغذائي للطبقات الفقيرة في تلك المناطق. أما في الظرف الحالي، فإن تنويع الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي يجب ان يتركز أولاً في استغلال الميزة التنافسية في قطاعي النفط والغاز، لتحقيق قيمة مضافة وفوائض مالية لتطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي :

شكل رقم (١)

أولويات التنويع الإنتاجي في العراق



المصدر: المخطط من إعداد الباحث.

يبين الشكل اعلاه سلم مراحل تنويع الهيكل الإنتاجي وأولوياته المناسبة لبعض القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي حيث تبدأ باستغلال الميزة التنافسية في قطاعي النفط والغاز عن

طريق توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة الصادرات النفطية لتحقيق فوائض في الإيرادات النفطية يمكن ان تستغل في تطوير صناعة البتروكيماويات باعتبارها الأكثر أهمية ، ومع توفر المواد الخام ممثلة بالنفط والغاز المص احب يمكن جذب المستثمرين الأجانب لاستغلال هذه الميزة وتطوير الصناعة البتروكيماوية ، وبذلك ستكون هناك إمكانية تطوير صناعات أخرى مثل صناعة اللدائن والأسمدة والآلات والمعدات الكهربائية والالكترونية باعتبار ان مواد البتروكيماويات هي مدخلات أساسية لهذه الصناعات حيث تتضح هنا مسألة التشابكات القطاعية ، ثم تأتي المرحلة الثالثة التي تتمثل في تطوير القطاع الزراعي، إذ ان توفر الأراضي الصالحة للزراعة والمياه العذبة وإمكانية إقامة صناعات الأسمدة ستشجع المستثمرين المحليين والأجانب في الاستثمار في هذا القطاع ، الذي من المفترض ان تكون عملية البدء عن طريق الاستثمار في المحاصيل الرئيسية مثل الحنطة والرز والذرة بأنواعها والقطن وقصب السكر لما تؤديه هذه المحاصيل من ترابط مع القطاع الصناعي مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية .

2- تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية:

من المعروف ان النمو السكاني وزيادة الإنفاق الجاري دون الإنفاق الاستثماري في ال تعليم يخلق ضغوطاً سلبية على الاقتصاد العراقي في جانب سوق العمل إذ سوف يزداد حجم العاطلين عن العمل في الوقت نفسه ينخفض مستوى الكفاءات العاملة في قطاعات الاقتصاد ، إذ يجب الاستعداد قبل مدة كافية لمواجهة هذه المشكلة قبل تفاقمها بشكل اكبر ، ومن ذلك يعد التعليم عنصراً مهماً في عملية الإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية ، ذلك ان إعداد القوة البشرية يعد شرطاً ضرورياً لقيادة عملية التنمية بشكل صحيح ، وبما ان الفرد هو عنصر الثروة الحقيقية فأن الارتقاء بإمكانياته وقدراته سوف يحقق النجاح لأهداف التنمية ، ومن ذلك تتأكد أهمية التدريب والتعليم بوصفه نشاطاً رائداً في عملية التنمية ، حيث يقع على كاهل النظام التعليمي مهمة تأهيل القوة البشرية الوطنية ، كما تبرز أهمية التدريب في ضوء الحاجة لإعادة تأهيل وتدريب خريجي السنوات السابقة من الكليات والمعاهد بهدف تهيئتهم لمواجهة الاحتياجات المتطورة لسوق العمل والتي يجب ان يغلب فيها النوع على الكم ، وهذا يعني ايضاً أهمية الشروع في تحسين كفاءة القوة العاملة الوطنية التي تعيش حالة البطالة المقنعة من خلال إعداد مناهج تدريبية حسب الاختصاصات .

ومن هنا تحتاج نظم التعليم في العراق الى تطوير مناهجها بشكل واضح كي تتماشى مع متطلبات العصر والانتقال من التركيز على الحفظ الى الفهم والاستيعاب والابتكار والتعامل مع الحاسب الآلي واللغات الأجنبية ، كما يتطلب نظام التعليم في العراق تطوير التعليم المهني

والفني من خلال التوسع في مراكز التدريب ال مهني للمهارات المطلوبة مستقبلاً فضلاً عن برامج إعادة التدريب لفائض الخريجين. وختاماً لهذه الفقرة، فليق الاستثمار في التعليم يعد شرطاً ضرورياً لتحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد مبني على المعرفة ، وفي الوقت نفسه، ان هذا الاستثمار هو نوع من الاستثمار القومي الذي يجب ان يحتل أولوية ضمن سلم أولويات الخطط المستقبلية لإصلاح الاقتصاد العراقي .

٣ برامج الخصخصة ودور الدولة:

يعد الأخذ بقوى السوق احد المبادئ الرئيسة في البيئة الاقتصادية الجديدة ، مما يتطلب ذلك إعادة صياغة دور الدولة من خلال التخلي التدريجي عن سياسة الدعم الشامل الى سياسة الدعم الهادف بما يؤدي الى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع مع إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي .

ان مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص يعد مهماً وضرورياً في إعادة صياغة دور الدولة وذلك لتخفيف النفقات المالية التي تضطلع بها الدولة سابقاً ، حيث يجب ان تكون هذه الشراكة حسب درجة التطور والتأهيل لدور القطاع الخاص في البيئة الجديدة كي تكون عملية التحول ذات جدوى اقتصادية ، خاصة في القطاعات التي ساهمت التطورات التقنية في خلق فرص استثمارية تنافسية جديدة فيها للقطاع الخاص ومثال ذلك قطاع الاتصالات في العراق الذي تطور خلال فترة قصيرة قياساً بالمشاريع الحكومية الموعودة ، وقطاع الكهرباء مثال صريح على ذلك إذ ما زال عاجزاً عن تقليل ساعات الانقطاع (المبرمج) للتيار الكهربائي بعد أكثر من خمس سنوات من انتهاء الحرب على العراق .

ان التجارب الدولية تشير إلى ان برامج الخصخصة يجب ان تركز اساساً على تهيئة نظام كفوء لا يهتم فقط بتوسيع نصيب القطاع الخاص فحسب وإنما بتهيئة مناخ أفضل لاتخاذ القرارات وبمهارات تنظيمية وقدرات إبداعية أفضل ، كما يجب ان يصاح ب ذلك تحرير اكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة^(٢) . وعلى أساس ذلك، يمكن القول ان من أهم القطاعات التي يمكن إسنادها إلى القطاع الخاص هي قطاعات الخدمات إذ انها مؤهلة لعملية الخصخصة بشرط ان تكون هناك تعديلات أساسية في الأسعار بما يحقق مصلحة الطرفين أي المستهلكين والقطاع الخاص ، وفي المقابل سوف تتخلص الدولة من نفقات مالية كبيرة لقطاعات الخدمات والمشاكل التي يعاني منها ، ولضمان نجاح ذلك لا بد من صدور التشريعات المنظمة لبرامج الخصخصة والتي من أهدافها منع الاحتكار وتشجيع المنافسة ، وعلاوة على ذلك يجب إنشاء هيئات رقابية

نزيفة لمتابعة أعمال المشروعات المحولة الى القطاع الخاص لحماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة .

ونظراً للإمكانيات المحدودة لنمو القطاع العام تبرز ضرورة تشجيع الخصخصة في استيعاب العمالة الوطنية من خلال تشجيع الفرص الاستثمارية الخاصة والتي من الممكن ان تخلق فرص عمل عدة وخصوصاً في المشاريع الخدمية ، حيث يعتبر الاختلال في سوق العمل من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ، إذ تقدر نسبة العاطلين عن العمل ما بين (٤٥% - ٦٥%) من إجمالي قوة العمل وتأتي هذه الزيادة خاصة بعد قرار حل الجيش العراقي وتحويله إلى جيش من العاطلين ، فيما تعمل النسبة الباقية ضمن فروع القطاع العام حيث تسود البطالة المقنعة في معظم القطاعات الحكومية الإنتاجية والخدمية للظروف المعروفة التي يواجهها الاقتصاد العراقي .

وفيما يخص إسناد بعض القطاعات الصناعية غير الإستراتيجية الى القطاع الخاص المحلي مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والتي لم تتمتع بميزة تنافسية فمن المتوقع عدم مواجهة هذه الصناعات للسلع المستوردة بسبب تباين الجودة والتكاليف ، ومن الجدير بالذكر ان من المشاكل التي واجهت القطاع الخاص العراقي في عقد التسعينات من القرن الماضي هو فتح الأسواق أمام البضائع الإيرانية والسورية والمناشيء الأخرى وعلى الرغم من رداءة هذه المناشيء قياساً بالسلع الأجنبية المستوردة فلم يحقق القطاع الخاص نجاحاً يذكر كنتيجة لذلك ، حيث تعطل هذا القطاع - مع بساطته- من الاستثمار في المشاريع الصغيرة مثل صناعة المواد البلاستيكية والخزفيات والسيراميك وغيرها .

ومن هنا فمن المؤكد ان تستمر هذه المشكلة خصوصاً عند دخول العراق عضو ا في منظمة التجارة العالمية WTO حيث لم تتمكن السلع المنتجة محلياً من مواجهة السلع الأجنبية العالية الجودة والمنخفضة التكاليف .

أما في المجال الزراعي فمن الممكن أن يخطو فيها الاقتصاد العراقي خطوات اكبر من خلال دعم القطاع الخاص المحلي في هذا المجال عن طريق اللجوء إلى عمليات الإقراض الزراعي وتوفير المعدات والآلات الزراعية والبذور المحسنة بأسعار مدعومة مع توفير منافذ تسويقية لهذه المحاصيل عن طريق الدولة ، وخصوصاً المحاصيل الداخلة في المجال الصناعي مثل قصب السكر والقطن والذرة بأنواعها والإنتاج الحيواني ، حيث يخلق دعم هذه المحاصيل حالة من الجذب الخلفي والأمامي ما بين القطاعين الزراعي والصناعي في هذا المجال ، وفي هذه الحالة ستكون هناك تشابكات قطاعية في عمليات الإنتاج تؤدي في الآ خر الى رفع مستوى

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن ذلك ان هذه التشابكات فيما بين القطاعات ستعمل على توظيف أيدي عاملة جديدة مما يعمل ذلك على الحد من مشكلة البطالة وزيادة مستوى الدخل الفردية للمنظمين الى سوق العمل ، إذ من الطبيعي ان ينعكس ذلك مستقبلاً على مستوى التنمية البشرية في العراق.

وفي ما يخص دور الدولة في ظل آلية التحول الى اقتصاد السوق ، ففي هذه المرحلة يجب ان يكون لها دوراً فعالاً ، إذ ليس من المصلحة ان تتخلى الدولة عن دورها المهم في الاقتصاد الوطني والذي يركز اساساً على دعم طبقات المجتمع الفقيرة ، ومن هنا ف إن النموذج العملي الملائم للاقتصاد العراقي هو نموذج "اشتراكية السوق" الذي يشير الى الموازنة بين ملكية رأس المال الخاص ونظيره العام وكذلك الموازنة بين رأس المال الوطني ونظيره الأجنبي في صيغته الاستثمارية المختلفة^(٣)، حيث لا يسمح الوضع الراهن بتحرير الأسعار بشكلها المطلق أو خصخصة قطاعات الخدمات الضرورية مثل الكهرباء من دون شروط تخدم الصالح العام أي المستهلكين ، إذ لا يسمح مستوى الدخل الفردية لغالبية أفراد المجتمع العراقي بهذا التحول المفاجئ ، ولكن من الممكن ان يكون هناك تحرير تدريجي وانسحاب غير مفاجئ لدور الدولة في تسعير السلع والخدمات من خلال الشروط التي سوف تبرمها مع القطاع الخاص المستثمر في أي قطاع وبما يبقي الدور الإشرافي للدولة قائماً في القطاعات المخصصة إذ من الصعب جداً الاستفادة من آلية السوق من دون تفعيل لدور الدولة في توفير البنى الأساسية والمتطلبات الرئيسية التي تعمل على سيادة هذه الآليات لتعظيم مزايا السوق .

ثانياً: الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي:

١ - شكل الاستثمار المناسب في قطاع النفط العراقي ودوره التنموي:

بعد نهاية الحرب على العراق في نيسان ٢٠٠٣ كثرت الدعوات وخصوصاً الأمريكية الى خصخصة قطاع النفط العراقي عن طريق فصل هذا القطاع عن سيطرة الدولة وذلك بواسطة نقل شؤون استكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق النفط من مسؤولية الوزارة إلى شركة تعمل على أسس تجارية وتخضع لضرائب مثل باقي الشركات ، على ان يتم تخصيص جزء من هذه الشركة عن طريق بيع أسهمها في البورصات العالمية مما يدفع بشركات النفط العالمية الى التنافس على شراء هذه الأسهم لتدخل كمساهم وتجلب معها الخبرة الإدارية والتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال للقيام بما يلزم لاستغلال الاحتياطي النفطي ومن ثم توسيع الطاقات الإنتاجية^(٤) .

ويفهم من هذا الاقتراح القيام ببيع مسبق لحصة من احتياطي النفط لمستثمر أجنبي ، إذ ستكون هذه الشركة مالكة لجميع ما هو متوفر من احتياطيات نفطية سواء في الحاضر او في المستقبل وهو أساس موجودات الشركة . ويحقق هذا صعوبة في خصخصة أو بيع الاحتياطيات النفطية لصعوبة تسعير وتقدير قيمة النفط المستخرج بشكل دقيق بعكس الشركات العادية مثل الفنادق والمطاعم التي يمكن تقدير قيمتها السوقية بدقة ، كما ان ملكية الاحتياطي لا تقتصر على الجيل الحالي وانما هناك حصة للأجيال القادمة بالتأكيد ، ويضاف الى ذلك ان الاستثمار في القطاع النفطي بهذه الطريقة يعني تقليص نفوذ الحكومة على قطاع النفط المصدر الرئيس لإيرادات العراق في الوقت الحالي ، إذ سيكون للشركات الأجنبية تأثيراً كبيراً على قرارات الإنتاج والتسعير في ضوء التطورات الحاصلة في موازين العرض والطلب في سوق النفط العالمية حتى وان لم تم لك أغلبية أسهم شركات النفط ، ولا ننسى هنا ان هذا الشكل من الاستثمار يتعارض مع مبادئ منظمة أوبك مما يؤدي إلى تهميشها و ذلك فان مثل هذا الاقتراح الاستثماري يمكن ان يصلح لدول نفطية خارج منظمة أوبك ترغب بزيادة حصتها النفطية في السوق الدولية .

ومما سبق فان هذا الشكل من الاستثمار مرفوض قطعاً لأنه يضر بعملية الإصلاح الاقتصادي، ولكن هذا لا يعني الانعزال عن العالم وعدم الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وخاصة لدى الشركات النفطية الكبرى الأمريكية والبريطانية والفرنسية ، إذ يمكن ان يكون الاستثمار عن طريق عقود المقاول وحسب وحتى محاصصة الإنتاج ذات الأمد المحدود للارتقاء بمستوى القطاع النفطي ومن ثم تحويل فائض الإيرادات النفطية لتمويل الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الأخرى لتحقيق مستوى نمو مقبول ، ومن هنا فإن الطريقة المثلى للاستثمار في القطاع النفطي العراقي هي ان يبقى النفط مملوكاً بالكامل للدولة بينما تقوم شركة (أو شركات) أجنبية باكتشافه واستخراجه وتطويره على مسؤوليتها الكاملة وتتولى الإنفاق على المشروع مقابل حصولها على حصة من الإنتاج خلال فترة العقد ، وفي هذه الحالة تبقى الدولة مالكة للنفط وتحصل من الشركات على ريع اقتصادي وتكنولوجيا وخبرة متقدمة ، لا سيما وان كثيراً من الشركات ترغب بالاستثمار في العراق لمزايا النفط العراقي المذكورة آنفاً ، ومن ذلك ليس هناك صعوبة في الحصول على المستثمرين الأجانب بعد تهيئة الظروف الاستثمارية واستتباب الأمن إن شاء الله .

ان من الأمور المهمة التي ينبغي ملاحظتها هو ان لا نبني عملية الإصلاح الاقتصادي على أساس خاطئ منذ البداية ، وهذا يعني ان لا نقوم بعمليات شراكة استثمارية مع شركات أجنبية

تكون فيها حصة الايجابيات الأكبر لصالح المستثمر مقابل هدر المورد النفطي الناضب و لهذا ستكون عملية الإصلاح مشوهة ، حيث يكمن الأمر في علاقة استثمارية مرغوبة ومطلوبة يمكن الاعتماد عليها في البدء بإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق يمكن ان تلعب دوراً فعالاً في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني وتأمين استمرارية نموه . ونظراً لان التحولات التنموية والتطورات الصناعية والتقنية العالمية باتت تحدث بسرعات كبيرة ، وادراكاً لضرورة مواكبة طبيعة هذه التغيرات والتحويلات فإن الوقت سيكون مناسباً (بعد تطوير القدرات الإنتاجية للقطاع النفطي) لصياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية في العراق خلال العقود المقبلة تعتمد على مقومات وإمكانات العراق الاقتصادية بالدرجة الأساس في سبيل إحداث قفزة صناعية تؤدي إلى رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه القفزة تركز على الأسس التالية :-

- ١-إمكانات العراق النفطية تسمح في التوسع في تصنيع وتوسيع منتجات المشتقات النفطية حيث يحتوي العراق على (١١%) من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد.
- ٢-من الممكن ان يكون العراق مركزاً لإنتاج الصناعات البتروكيمياوية والصناعات المستخدمة لهذه المنتجات كمواد أولية اعتماداً على الإنتاج النفطي الكبير والغاز المصاحب له ، ونظراً لتوقعات زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره ، مما سيزيد ذلك من وفرة رأس المال اللازم لتمويل المشاريع الصناعية الجديدة من البتروكيمياويات باعتبارها من الصناعات كثيفة رأس المال وتحتاج إلى تكنولوجيا متطورة .
- ٣-توظيف جزء من الفوائض المالية النفطية في إنشاء مراكز تدريب فني وتقني يمكنها الإسهام بفعالية في تأمين المهارات الوطنية المطلوبة لإحداث التغيرات التقنية اللازمة ، فمن الجدير بالذكر ان المملكة العربية السعودية اعتمدت سياسة البحث العلمي في البتروكيمياويات بواسطة شركة سابك للبتروكيمياويات حيث أنشأت مركزاً بقيمة (٦٦) مليون دولار للبحث وتطوير الإمكانيات التكنولوجية المتوفرة فضلاً عن الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع (٥) ، إذ أصبح هناك ضمان لاستمرار تحسين المزايا الصناعية النسبية ومن ثم توليد فرص استثمارية ووظيفية جديدة للعاطلين عن العمل.

ومما سبق ان إمكانية تنمية القطاع الصناعي وصولاً الى عملي ة الإصلاح الاقتصادي سترتكز اساساً على القطاع الصناعي الاستخراجي أي في قطاعي النفط والغاز ، ومن ثم قطاع الصناعة التحويلية وبالدرجة الأساس في قطاع الصناعات البتروكيمياوية والصناعات المرتبطة

بها ، ومن كل ذلك تتجلى أهمية جذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى الهدف المطلوب .

٢- الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي على بعض القطاعات :

يتجلى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد في حجم هذه الاستثمارات بالنسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى ميول المستثمرين المحليين في التنافس على الاستثمار في مشروع معين^(٦) . وبما أن القطاع النفطي في العراق في الطرف الحالي يساهم بـ (٩٥%) في الناتج المحلي الإجمالي وحيث لا توجد مشروعات استثمارية محلية منافسة للخبرات الأجنبية في المجال النفطي من جميع الجوانب ، لذا فإن قدوم هذه الشركات سوف لا يضر بالقطاع الخاص المحلي لعدم استطاعته الدخول في مثل هذه المشاريع أصلاً ، وهنا تتبين أهمية قدوم المستثمرين الأجانب في هذا القطاع لتطويره ، إذ إن أي تحسن في الطاقة الإنتاجية النفطية ستعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاعات الأخرى في الاقتصاد العراقي في المعتمد على النفط ، ولكن المسألة المهمة هنا هو أن لا يكون الاعتماد على القطاع النفطي مستمراً حتى وإن حقق هذا القطاع خطوات كبيرة بفضل الاستثمارات الأجنبية ، لما تؤديه من نقل للتقنيات الحديثة وإتاحة الفرص الوظيفية والتدريب التقني للعاملين في هذا القطاع . وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى أهم الوسائل المهمة للإصلاح الاقتصادي ، ومن ذلك فهي ذات أثر تنموي أكثر فائدة من الشركات المحلية عند الاستثمار في القطاع النفطي ، أما في القطاعات الأخرى والتي يستطيع المستثمرين المحليين من الاستثمار فيها فقد لا تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى توليد قدر كبير من النمو مثلما تؤدي إليه استثمارات المالكين المحليين بسبب ضعف الروابط بين الشركات الأجنبية والاقتصاد المحلي وكنتيجة لحرية انتقال وتحويل الإيرادات إلى الوطن الأم .

وترى بعض الدراسات^(٧) أن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى (١٥٥) مليار دولار خلال السنوات الأربع القادمة لتمويل البنى التحتية والقطاع النفطي، وكي تستعيد صناعة النفط نشاطها فإنها تحتاج إضافة إلى عامل الأمن إلى عاملين آخرين هما ما يأتي^(٨) :

الأول: إعادة تأهيل الآبار ومنشآت الحفر والمعدات وخطوط الأنابيب ومحطات التحميل والضخ وإعادة تأهيل عمليات ما بعد الإنتاج (التكرير والنقل والتسويق).

الثاني: التوسع في الطاقة الإنتاجية لغرض زيادة الإنتاج اليومي من النفط ضمن المستويات المطلوبة.

ومن هنا فالحاجة ماسة إلى موارد مالية واستثمارية ضخمة و تجعل اثر الاستثمارات الأجنبية ايجابياً على الاقتصاد الوطني وذلك لضعف الكفاءات المحلية للقطاع العام في هذا المجال ، بيد إن هذا الاستثمار يمكن إن تصاحبه بعض الجوانب السلبية حيث ستضطر الدولة الى التنازل عن جزء من احتكاراتها للنفط وإعطاء الفرصة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب والتحكيم في القطاع النفطي، وفي هذه المسألة يجب ان تكون الصفة الرقابية للدولة كفاءة وفعالة ، فقد يعمل المستثمر الأجنبي وفي سبيل تحقيق أقصى الإرباح خلال فترة العقد على جلب تكنولوجيا قديمة بالرغم من وجود تكنولوجيا احداث وأفضل وذلك رغبة منه في تقليل التكاليف وزيادة الإرباح ، وفي هذه الحالة سوف لا يحقق القطاع النفطي فوائد كبيرة من وراء استقطاب المستثمرين الأجانب ، ومن ذلك يجب ان تكون هناك شروطاً مسبقة تُفرض من قبل الدولة على المستثمرين الأجانب في هذا الخصوص .

ومن الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي هي إمكانية تحقيق سياسات الإصلاح الفعالة في الاقتصاد العراقي بشرط وضع استراتيجيات اقتصادية موضوعية تتمثل في تطوير القطاعات المرتبطة بصناعة النفط وفي مقدمتها الصناعات البتروكيمياوية التي تعتمد بالدرجة الأساس على الإنتاج النفطي الكبير الذي يساعد على توفير احتياطي ضخم من الغازات المصاحبة للنفط والتي تدخل كلقيم في صناعة البتروكيمياويات بالإضافة الى سوائل الغاز الطبيعي الأخرى مثل البروبان والبيوتان إذ من المتوقع ستكون هناك دوافع محفزة لإقامة مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية كبيرة ذات خبرة وكفاءة في تسويق البتروكيمياويات وزيادة القيمة المضافة للنفط الخام المستخرج

حيث تشير المصادر ^(٩) الى ان القيمة المضافة لبرميل النفط الخام بعد التكرير تبلغ ثلاثة دولارات ، ترتفع الى (٣٦) دولاراً إذا تم تحويله الى منتجات بتروكيمياوية أساسية مثل الايثيلين والبروبلين ، والى (١٣٢) دولاراً فيما إذا تم تحويله الى منتجات وسيطة كالبولي ايثيلين والبولي بروبيلين والى ما يزيد عن (٥٠٠) دولار إذا حول البرميل إلى منتجات نهائية ، إذ تتبين أهمية هذه الصناعات في رفع القيمة المضافة والميزة النسبية للنفط الخام المستخرج .

ومن الواضح ان توفر خامات التغذية ومصادر الطاقة يشكلان عاملان رئيسيان في عملية الحصول على التقنية الحديثة بأقل التكاليف عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجال البتروكيمياوي ، إذ تتبين هنا مسألة مهمة الا وهي مقايضة الميزات النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي في مجال خامات التغذية مقابل الحصول على التقنية الحديثة فضلاً عن القدرة على المنافسة في الأجل الطويل حينما تقام مشروعات بتروكيمياوية جديدة تنتج منتجات جديدة

ذات قيمة مضافة كبيرة للنفط المستخدم فيها ، فعلى سبيل المثال كانت مشاريع البتروكيماويات السعودية يقتصر إنتاجها على المنتجات الأساسية فقط ، وفي فترة التسعينات عقدت السعودية علاقات شراكة أجنبية مع (٩) شركات بتروكيماوية رئيسة للاستثمار الداخلي في البتروكيماويات السعودية ، ونتيجة لذلك بدأ إنتاج منتجات بتروكيماوية جديدة ذات درجة عالية من التكنولوجيا مثل مواد " الفورمالديهايد " و " الهيكسامين " و " وراتجات اليوريا المختلفة " مما ساعد هذا الإنتاج الجديد على زيادة الطاقة الإنتاجية الفعلية وتوسيع تشكيلة المنتجات . ومن ذلك يتبين ان فرص التوسع في المشاريع الجديدة جاء بمساعدة هذه الشركات بالدرجة الأساس مما ينطوي على ذلك من فوائد تنعكس بالأخير على نسبة إسهام قطاع الصناعات البتروكيماوية في القطاع الصناعي ككل من خلال زيادة الإنتاج من هذه المواد وتلبية احتياجات قطاعات الصناعة التحويلية الأخرى والمستخدمه للمنتجات البتروكيماوية فضلاً عن خلق فرص وظيفية جديدة .

ومن ذلك ان الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي والقطاعات المرتبطة به سيحقق مردوداً اقتصادياً كبيراً يشمل جوانب نقل التقنية وتوسيع وتنويع الإنتاج المرتبط بهذه الصناعة مثل صناعة اللدائن والصناعات الكهربائية والالكترونية والجلود والتي تدخل المنتجات البتروكيماوية في مراحل إنتاجها المختلفة ، وعلاوة على ذلك ستساهم هذه الصناعات في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة الوطنية وبالتالي الحد من نسبة البطالة المرتفعة ، ومن هنا ان مشاركة الشركات الأجنبية ستساعد على إمكانية تطبيق سياسات الإصلاح وفي مقدمتها سياسة تنويع الهيكل الإنتاجي.

وختاماً ان الاستثمار الاجنبي المباشر سيشكل محوراً هاماً في سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال تنشيط القطاع الصناعي المعتمد على النفط بعد تطوير القدرة الإنتاجية للقطاع النفطي وتحقيق الفوائض المالية في سبيل تنويع الهيكل الإنتاجي ومعالجة بقية الاختلالات المختلفة ، إذ يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال والذي أصبح ضرورياً في ظرف الاقتصاد العراقي الحالي على الرغم من بعض السلبيات حيث لا بديل عن هذا الطريق في سبيل النهوض بالاقتصاد العراقي .

ثالثاً: الاستنتاجات والمقترحات

١- الاستنتاجات :

توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

- ١- ان الاعتماد شبة الكامل على واردات القطاع النفطي ، سيزيد من مشكلة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي بسبب زيادة حجم الاستيرادات من جميع أنواع السلع كنتيجة لاختلال الهيكل الإنتاجي ، وفقدان أهم أدوات الاستقرار الاقتصادي مثل الضرائب حيث لا نستطيع الاستغناء عن الخارج -في ظل الوضع الراهن- بسبب قيود الطاقة الإنتاجية المحلية ، مما يعني وبكل وضوح ان الاقتصاد العراقي سيبقى عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية ، وبالتالي عدم استقرار مستويات الإنفاق العام وخصوصاً الاستثماري .
- ٢- سيساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي ومشاريع البتروكيماويات كخطوة أولى على بناء مشاريع إستراتيجية تنموية طويلة الأمد تهدف الى تعظيم التشابكات الصناعية بين عناصر الإنتاج ومخرجاتها ، ومن ثم إمكانية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وبالتالي ستكون التنمية الاقتصادية في العراق تنمية ذات قاع دة تهدف إلى تنويع الإيرادات لمواجهة حالات تزايد الاستهلاك والاستيراد نتيجة للاعتماد على التجارة الخارجية حيث واقع حال الاقتصاد العراقي الجديد .
- ٣- سيعمل تطور القطاع الخاص المحلي والأجنبي المشروط على التوسع في نشاطات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب عدد كبير من العمالة الوطنية والمهارات العاطلة عن العمل ، وحتى التخلص من حالات التضخم الوظيفي في بعض الفروع الإنتاجية في القطاع العام عندما تكون هناك علاقات شراكة أجنبية لتوسيع بعض الفروع الإنتاجية المهمة إذ ستحتاج هذه التوسعات الى أيدي عاملة ، ومع وجود هذه الأيدي في شكل بطالة مقنعة إذ يمكن تحويلها للعمل الحقيقي في نفس الفروع الإنتاجية الموسعة وبالتالي تحقيق احد أهم أهداف الإصلاح الاقتصادي لتوفير الشروط المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من اجل تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتج فضلاً عن استيعاب الزيادة في أعداد المنظمين الى سوق العمل.

٢ - المقترحات :

سنقتصر مقترحات الباحث في المجالات البعيدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي والقطاعات المرتبطة به ، وسترکز على الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية في العراق ، والتي ستأثر بعملية التحول نحو اشتراكية السوق المتوقعة ذلك ان هذه المقترحات مرتبطة بسياسات الإصلاح الاقتصادي ، وكما يلي:

١- قد تترتب نحو عملية التوجه الى " اشتراكية السوق " وفقدان الدولة لجزء كبير من سيطرتها على الاقتصاد اضرار للمستهلكين تتمثل في ارتفاع بعض أسعار السلع الضرورية او عمليات الاحتكار التي تُمارس من قبل التجار في سبيل رفع أسعارها وتحقيق أعلى الأرباح ، ولذا من الضروري تفعيل قانون " حماية المستهلك " الذي صادق عليه مجلس النواب في اواخر شهر آيار ٢٠٠٩ ، إذ يجب ان تمارس اللجان المخ تصة دورها في تلقي الشكاوى وبحث حالات انتهاك حقوق المستهلك ومعالجتها.

وبديهي انه لا يكفي لحماية المستهلك إصدار قانون ، ولكن يجب ان تكون هناك آلية للتنفيذ والمتابعة ووجود عقوبات للشركات التي تنتهك احكام حماية المستهلك ، إذ سيساعد ذلك في توفير هذه الحماية .

٢- تأكيد أهمية الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة والمشروعات الصغيرة بحيث تكون منطلقاً لإنعاش القطاعات الإنتاجية المرتبطة بهذا القطاع ، وتحقيقاً لذلك يجب دعم القطاع الخاص المحلي في مجال الاستثمار الزراعي بفرعية النباتي والحيواني بالقروض قليلة الفائدة بعيدة التسديد وشراء المحصول الزراعي بأسعار عالية ومساعدة المنتجين على تسويقه ، لما لذلك من اثر فعال في المساهمة في التنمية البشرية العراقية .

٣- وللقضاء على البطالة يجب ان تمنح الدولة حوافز للصناعات كثيفة العمل عن طريق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع خطط لتطويرها لامتصاص البطالة ومكافحة الفقر ، ولأن ذلك يسهم في دعم الاستقرار الأمني والاجتماعي .

٤- تحقيق الكفاءة والعدالة في التحصيل الضريبي، مع النظر في إمكانية تخفيض الضريبة في بعض الفروع المنتجة المشمولة بالضرائب إذا كانت تشجع على الاستثمار ، والسماح للمحافظات بالحصول على نسبة معينة من الضرائب المحصلة لديها بهدف توظيفها لتحسين الخدمات المقدمة للأفراد.

الهوامش والمصادر:

- ١- يوسف حمد الابراهيم ، إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون ، من موقع شبكة الانترنت:
-<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/1371B277-7CB1-4287-BO7E-863D9E2AF.824.htm>.
- ٢- المصدر نفسه.
- ٣- للمزيد من الاطلاع ، انظر في ذلك :
-هناك عبد الغفار السامرائي وعماد عبد اللطيف السالم ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ، ٢٢-٢٣ / كانون الأول / ٢٠٠١ ، ص ٤١٥ .
- ٤- وليد خدوري ، صناعة النفط في العراق ، محاضرة القيت في كلية القديس انتوني ، جامعة اكسفورد ، ٢٩/ تشرين الثاني / ٢٠٠٤ ، من موقع شبكة الانترنت:
-<http://www.arabic.tharwaproject.com/main-sec/netwatch/nw-1-11-05.khadduri.htm>.
- ٥- أسامة سمرة ، عراقيل الصادرات البتروكيماوية العربية الى أمريكا ، مجلة الرياض الاقتصادي، آب / ٢٠٠٤ ، الرياض ، من موقع شبكة الانترنت:
-<http://www.arriyadh.com/economic.Articles.htm>.
- ٦- عبد الجليل زيد الهرهون ، نفط العراق وفرص الدور التنموي ، من موقع شبكة الانترنت:
-<http://www.writers.alriyadh.com.sa/kpage.php>.
- ٧- وليد خدوري ، مصدر سابق.
- ٨- مجلة اقتصاديات الإمارات، هل ترفع الصناعة البتر وكيمائي في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي سعر برميل النفط حتى (٥٠٠) دولار، مجلة اقتصاديات الإمارات، العدد السابع، شباط، ١٩٩٦، أبو ظبي، ص ٦٢.
- ٩- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، مستقبل صادرات الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية في ظل النظام العالمي الجديد ، مركز تنمية الصادرات السعودية، الرياض، ٢٠٠٣ ، ص ٧، من موقع شبكة الانترنت:
<http://www.planning.gov.sa>.